



ويبو

IIM/1/3

الأصل : بالإسبانية

التاريخ : ٢٠٠٥/٤/١

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

جنيف

الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات حول

جدول أعمال الويبو بشأن التنمية

الدورة الأولى

جنيف، من ١١ إلى ١٣ أبريل/نيسان ٢٠٠٥

اقترح من المكسيك

بشأن الملكية الفكرية والتنمية

وثيقة من إعداد الأمانة

١ - تسلم المكتب الدولي، في تبليغ مؤرخ في ٢٩ مارس/آذار ٢٠٠٥، اقتراحاً من معهد المكسيك للملكية الصناعية (IMPI) يتعلق بموضوع الملكية الفكرية والتنمية، لتنظر فيه الدول الأعضاء في الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، المنعقد في جنيف من ١١ إلى ١٣ أبريل/نيسان ٢٠٠٥.

٢ - ويرد ذلك الاقتراح في مرفق هذه الوثيقة.

٣ - إن الاجتماع المذكور مدعو إلى الإحاطة علماً بمضمون اقتراح المكسيك المرفق بهذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

المرفق

الملكية الفكرية والتنمية

١- تجارب سابقة

١-١ الأمم المتحدة

القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية هما من أولويات الأمم المتحدة الأساسية. وتملي "الأهداف الإنمائية للألفية"، التي استمدت من "إعلان الألفية"، على البلدان العمل على "إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية".

وتشمل الغاية ٨ من الوثيقة التي صارت تعرف باسم "الأهداف الإنمائية للألفية" مجموعة من المهمات. وتبرز منها المهمات التالية نظرا إلى علاقتها بنظام الملكية الفكرية:

- المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والنقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ وعدم التمييز، ويشمل التزاما بالحكم الرشيد، والتنمية، وتخفيف وطأة الفقر - على الصعيد الوطني والصعيد العالمي.
- والتعاون مع البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب عملا لائقا ومنتجا.
- والتعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيا الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

واستطاعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من خلال "توافق آراء مونتريري لسنة ٢٠٠٢"، أن تصدر "إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة" وخطة التنفيذ الخاصة به والتي تشمل عدة أمور منها الشروط اللازمة لتحقيق "الأهداف الإنمائية للألفية" وتأكيد أولوية التنمية بالنسبة إلى المجتمع الدولي.

٢-١ المنظمة العالمية للملكية الفكرية

المنظمة العالمية للملكية الفكرية جزء لا يتجزأ من منظومة الأمم المتحدة، وهي منظمة تدرك أن الملكية الفكرية عنصر أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبشرية جمعاء، فما فتئت على مرّ العقود تشجّع البلدان النامية في مختلف أقطار العالم على إنشاء أنظمة الملكية الفكرية وتحديثها مما يسمح لمواطنيها بالاستفادة من تلك الأنظمة.

وفي إطار برنامج الويبو للتعاون لأغراض التنمية، وضعت عدة أنشطة الهدف منها إسداء مشورة المتخصصين القانونيين وتوفير التدريب للموظفين وإيفاد خبراء للعمل في البلدان، بناء على طلب تلك البلدان ذاتها بالنظر إلى الخصائص المميّزة لكل بلد على حدة، بالإضافة إلى إنجاز أنشطة مخصّصة ترمي إلى إنشاء أنظمة وطنية للملكية الفكرية وتعزيزها.

وكانت مشكلة تنمية الأمم ومسألة أنشطة المنظمة لدعم البلدان النامية من المحاور المتكررة في اجتماعات عمل الويبو، ثم إن تدخلات الدول الأعضاء أسهمت بلا شك في إثراء جداول الأعمال الوطنية والدولية بفضل تنوع وجهات النظر المقدمة.

وفي هذا السياق، وخلال اجتماعات الجمعيات العامة للويبو التي انعقدت في سنة ٢٠٠٤، أضيفت الوثيقة WO/GA/31/11 إلى جدول الأعمال، وهي وثيقة تحتوي على اقتراح رسمي من الأرجنتين والبرازيل يتعلق بوضع جدول أعمال جديد بشأن التنمية في الويبو. وعقب عرض مقتضب للوثيقة

وتقديم تعليقات الدول الأعضاء الأخرى على مضمونها، إما لصالح الاقتراح أو ضده، قرّرت الجمعية العامة أن تتناول ذلك الاقتراح بالدراسة والتحليل.

وسعت الويبو والدول الأعضاء فيها إلى تحليل الآفاق المتاحة أمام نظام عالمي للملكية الفكرية وارتباطه بجوانب محددة مثل التنمية، فعقدت اجتماعات عمل كان الهدف منها توضيح الدور الذي تؤديه المنظمة وجعله يتمشى والمتطلبات الحالية للمجتمع العالمي⁽¹⁾.

٢- نظام الملكية الفكرية العالمي في البلدان النامية

١-٢ إنشاء أنظمة وطنية للملكية الفكرية

إن النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي شهده المجتمع في العقود القليلة الماضية، بفضل التكنولوجيا الجديدة إلى حدّ كبير، أمر لا شكّ فيه. وحتى في البلدان النامية، فقد فاقت بعض قطاعات المجتمع كل التوقعات بقدر كبير، وكان من الممكن توقعها منذ نصف قرن فيما يتعلق بالإنفاذ إلى السلع والخدمات والرفاه الاجتماعي.

ومعظم البلدان النامية التي أنشأت أنظمة حديثة للملكية الفكرية تتمشى ومتطلبات الاقتصاد الحالي لم تحقق ذلك إلا مؤخرًا. وكانت الموارد التي توفرها المنظمات الدولية مثل الويبو وأيضًا المنظمات المحلية أو الأجنبية من القطاعين العام والخاص، تخصصّ أساسًا لإنشاء مكاتب وطنية للملكية الفكرية وتدريب الموارد البشرية اللازمة لأداء عمل المكاتب.

وأفضت المناقشات الدولية في هذا المضمار إلى إدراج موضوعات جديدة في جداول أعمال الحكومات، فاضطرت مكاتب الملكية الفكرية إلى تحليل موضوعات جديدة مثل حماية المعارف المجتمعات الأصلية وتطبيقها في مختلف المجالات مثل الأدوية والنفوذ إلى الموارد الوراثية والفولكلور، فضلًا عن باقي المجالات التقليدية التي تشمل الابتكارات والإشارات التمييزية أيا كان مستوى التطور الذي بلغته تلك الأنظمة الوطنية.

ورغم أن الحكومات في معظمها تعتبر الملكية الفكرية من الأولويات، فإن الموارد ليست متوفرة بقدر كبير ويجب استعمالها برشد، بما فيها تلك الآتية من مصادر خارجية. ويكتسي التعاون الدولي أهمية رئيسية على الصعيد الإقليمي.

ويقتضي بقاء الأنظمة الوطنية ونجاحها إقامة إطار دولي لوضع القواعد والمعايير يقوم على مبادئ واضحة غير اعتباطية وغير تمييزية، بالإضافة إلى معايير دنيا للحماية لا تخضع للتغيير بسبب التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية التي يأتي بها أعضاء المجتمع الدولي.

٢-٢ الملكية الفكرية والمجتمع في البلدان النامية

إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية لسكان البلدان النامية والحاجة إلى توفير الأساسيات مثل الغذاء والرعاية الصحية والتعليم، كل ذلك يجعل من الأساسي تحديد الأولويات وأحيانًا ترك بعض العناصر التي وإن كانت لها أهميتها بالنسبة إلى التنمية فإنها لا تفي بالمتطلبات العاجلة. وفي هذا السياق، وحتى في البلدان التي لها نظام حديث للملكية الفكرية، فلم يتسنّ إشراك المجتمع في المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية، إذ ليست هناك ثقافة مناسبة للانفتاح بالملكية الفكرية وإنفاذها.

ويلاحظ عموماً نقص في اطلاع السكان على نظام الملكية الفكرية، ويعتبر الناس أحياناً أن عدم احترام النظام أو الإخلال بأحكامه أمراً لا يعرضهم لأية عقوبة أو تصرفاً يقبله المجتمع. فتلك القطاعات من

(1) اجتماع الدار البيضاء.

المجتمع ليست على علم إطلاقاً بالفوائد المحققة من نظام الملكية الفكرية ومن الانتفاع به كعامل من عوامل التنمية. فقد أصبح انعدام الوعي بنظام الملكية الفكرية سبباً في غياب الفعالية وعائقاً أمام التنمية.

ولا جدوى من إيقاع العقوبات على المعتدين على حقوق الملكية الفكرية إذا لم يوضع نظام مناسب لنشر الوعي بالنظام وتعميق فهمه. ثم إن قلة الاطلاع على النظام وعدم احترام قواعده يؤدي إلى بروز جماعات إجرامية تتجاوز أحياناً الحدود الطبيعية ولها صلة بأنشطة أخرى غير قانونية مثل غسل الأموال.

٣- اقتراح من المكسيك

إن المكسيك،

حيث أن

- تنمية الأمم ينبغي أن تكون بحدّ ذاتها غاية تسعى إليها الحكومات والمنظمات الدولية؛
- وأن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد توصلت إلى توافق للآراء يملّي عليها الالتزام بالقضاء على الفقر والنهوض بالتنمية الأمم؛
- وأن الغاية ٨ من "الأهداف الإنمائية للألفية" المتضمنة في إعلان الألفية، أي العمل على "إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية"، تشمل مهمات لها صلة مباشرة بنظام الملكية الفكرية وهي:
- "١" المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيّد بالقواعد والقابلية للتنبؤ وعدم التمييز، ويشمل التزاماً بالحكم الرشيد، والتنمية، وتخفيف وطأة الفقر - على الصعيد الوطني والصعيد العالمي.
- "٢" والتعاون مع البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب عملاً لائقاً ومنتجاً.
- "٣" والتعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيا الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- وأن المنظمة العالمية للملكية الفكرية، بصفتها وكالة متخصصة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، قد أنجزت في إطار برنامجها للتعاون لأغراض التنمية، أنشطة ترمي إلى إنشاء أنظمة للملكية الفكرية وتحديث الأنظمة القائمة؛
- وأن هناك إطاراً دولياً لوضع القواعد والمعايير يسمح للأمم بالتعامل فيما بينها وفقاً لنظام غير اعتباطي وغير تمييزي، وأنه مع ذلك قد يحتاج إلى بعض التحسينات؛
- وأن الموارد المتاحة لحكومات البلدان النامية والمنظمات الدولية محدودة ويجب استعمالها برشد؛
- وأن لا بدّ من تعميم النظام في المجتمع ككل وليس فقط في صفوف الفعّالين المعنيين به مباشرة، أي الحكومات وأصحاب الحقوق والمنتهيين بالنظام، حتى يكون نظام الملكية الفكرية آلية فعّالة ويسهم في التنمية؛

وإن تؤكد من جديد على

- أن الملكية الفكرية أداة أساسية في تنمية البشرية جمعاء وسبيلٌ لتحقيق التوازن والاستقرار بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية؛

- وأن الملكية الفكرية أداة للتنمية وليست عاملاً يضرّ بالتنمية؛
- وأن الملكية الفكرية وسيلة مفيدة لجميع الشعوب بكثرة الفرص التي تتيحها التكنولوجيا الجديدة، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

تقترح على الدول الأعضاء ما يلي:

إدراج أنشطة في برنامج الويبو للتعاون لأغراض التنمية أو إدماجها فيه، يكون هدفها تعميم نظام الملكية الفكرية بصورة مباشرة وعاجلة في مجتمعات البلدان النامية، مع إبراز فوائده والفرص التي يتيحها.

ومن المقترح أن تفضي تلك الأنشطة إلى إجراء تقييم يمكن في نهاية المطاف من الاطلاع على أوضاع الأنظمة الوطنية ومستوى اطلاع المجتمع عليها والانتفاع بها ودرجة احترام قواعدها.

وينبغي للويبو، بصفتها وكالة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومتخصصة في مجال الملكية الفكرية، أن تدعو على وجه السرعة إلى عقد اجتماع للحكومات تشارك فيه مكاتب الملكية الفكرية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات التي تمثل مختلف قطاعات المجتمع بغية مناقشة الآليات الإقليمية الملائمة لإجراء ذلك التقييم المذكور في الفقرة السابقة.

وعلى أساس نتائج التقييم، يمكن للويبو والحكومات أن تحدد المهمات اللازمة لإطلاع الشخص العادي على خصائص نظام الملكية الفكرية وفوائده وتعميم التكنولوجيا الجديدة، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وينبغي استعمال الموارد برشد في جميع الأنشطة التي تنجز في هذا المضمار حتى لا يؤثر ذلك سلباً على ميزانيات الأطراف المعنية، وينبغي أيضاً إعطاء الأولوية للتعاون الإقليمي.

وينبغي اعتبار هذا البرنامج عنصراً أساسياً في دعم "الأهداف الإنمائية للألفية" المستمدة من إعلان الألفية والمرتبطة بعدة مجالات منها الملكية الفكرية، أي العمل على "إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية" وكل المهام المقترنة بذلك.

وإن المكسيك لترى أن من الضروري إنجاز أنشطة تمكن من إدماج نظام الملكية الفكرية في المجتمع بصورة كاملة، وستؤيد في الوقت ذاته أية مبادرة أخرى ترمي إلى النهوض بتنمية الشعوب شريطة ألا تؤدي إلى الإضرار بالإطار الدولي لوضع القواعد والمعايير المعمول به حالياً أو إلى عدم احترام مبادئه أو إلى فتح مفاوضات تضاف إلى تلك الدائرة حالياً سواء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية أو في محافل أخرى مثل منظمة التجارة العالمية.

[نهاية المرفق والوثيقة]